1 الفصل الأول

1-1- نشأة النقود ووظائفها.

1-2- وظائف النقود.

1-3- أنواع النقود وخصائصها.

1-3-1- النقود الحقيقية(السلعية).

1-3-2-النقود الورقية.

1-3-3- نقود الودائع (النقود المصرفية) .

1-3-4- النقود المساعدة.

1-3-5- النقود الإلكترونية.

1-4- النظم والقواعد النقدية:

1-4-1- مفهوم النظم النقدية.

1-4-2- أنواع القواعد النقدية.

1-4-2-1- القواعد النقدية السلعية.

1-4-2-2- قاعدة النقد الورقية أو الائتمانية أو الإلزامية.

1-5- مزايا الاقتصاد النقدي.

1-6- الأدوات المالية التي يمكن اعتبارها نقود.

1-7-التعريف العملي للنقود .

الـنقـــــــود:

كمقدمة تمهيدية لدور النقود في الإقتصاد فسوف تبدأ الدراسة بالقضية الأولى: ما هي النقود؟ وسوف نبدأ بالوظائف التقليدية للنقود، ثم بعد ذلك نتعرف على طبيعة الاقتصاد النقدي وخصائصه نتيجة استعماله للنقود. وبعد ذلك نعرج إلى بعض التعريفات النظرية والتطبيقية –العملية– للنقود والتي يقترحها الاقتصاديون، ومن ثم نتعرض لمسألة ماهية الأصول التي يمكن إدراجها ضمن النقود طبقاً لهذه التعريفات.

1-1- نشأة النقود ووظائفها:

مرت المجتمعات الإنسانية بمراحل متتالية من التطور في مجال استخدام النقود. ولقد بدأت هذه المراحل بانتهاء مرحلة الاكتفاء الذاتي وبداية مرحلة المقايضة وانتهت بالمرحلة التي نعيشها الآن وهي مرحلة الاقتصاد النقدي. وسوف نتعرض سريعا لهده المراحل كما يلي:

أولاً: مرحلة الإكتفاء الذاتي:

بدأت المراحل الإنسانية مدفوعة بفطرة الله للناس في سعيهم لإشباع احتياجاتهم الشخصية، واحتياجات من يعولهم. وبذلك عرف الإنسان مرحلة التعاون الأسري. ثم تطورت الأسرة الصغيرة إلى القبيلة . ولكن لأن الحاجات الإنسانية كانت محدودة وبسيطة آنذاك، فإن القبيلة كانت –في الغالب– تنتج كل ما تحتاجه، ولم يكن ثمة حاجة إلى وجود وسيلة أو أداة – مثل النقود– لتسهيل عملية التبادل بين أفراد القبيلة الواحدة، ومن ثم عرفت هذه المرحلة بمرحلة الاكتفاء الذاتي.

ثانياً: مرحلة المقايضة:

ترتب على ظهور ونمو وتطور المجتمعات الإنسانية ظهور مفهوم التخصص وتقسيم العمل بين أفراد المجتمع الواحد، ومن ثم زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ووجود فوائض من هذا الإنتاج يزيد عن استهلاك أفراد هذا المجتمع. وهذا الأمر أدى إلى ظهور ونمو الحاجة إلى قيام التجارة والمبادلة بين أفراد المجتمع. وهكذا بدأ كل فرد يتخصص في إنتاج سلعة معينة يحقق منها فائضاً يرغب في مبادلته بسلع أخرى يحتاجها ولا ينتجها طبقاً للتخصص وتقسيم العمل.

وعلى ذلك لجأ الأفراد إلى أسلوب المقايضة في إشباع حاجاتهم من السلع التي لا يقومون بإنتاجها، وبذلك عرف الإنسان نظام المقايضة. لكن بمرور الزمن اكتشف الإنسان عيوب

ومشكلات نظام المقايضة. إذ كان على كل فرد لديه فائضاً من السلعة X ويرغب في استهلاك سلعة أخرى Y أن يبحث عن شخص آخر لديه فائضاً من السلعة Yويرغب في مبادلتها بالسلعة X، وعرفت هذه المشكلة بتوافق الرغبات بين طرفي المقايضة.

وبمرور الزمن عرف الإنسان مشاكل المقايضة الأخرى مثل:

أ) عدم إمكانية تجزئة بعض السلع الكبيرة، ومن ثم وجود صعوبة في إشباع الاحتياجات البسيطة صغيرة القيمة لعدم تواجد معيار موحد لقياس القيمة.

ب) تعرض السلع التي يتم مقايضتها إلى التلف والهلاك مما يعني تعرض ثروات هذه المجتمعات إلى الفناء والهلاك في ظل نظام المقايضة.

جـ) عدم القدرة على القيام بالادخار، إذ كان من المستحيل القيام بادخار جزء من ثروة المجتمع لأن هذه الثروة كانت قابلة للتلف .

ثالثاً: مرحلة الإقتصاد النقدي:

أدت المشكلات المتعددة التي تعرض لها الإنسان في ظل نظام المقايضة إلى ضرورة البحث عن شيء ما يستخدمه كوسيط للتبادل، وتكون قيمته معروفة ومحددة بالنسبة لكل السلع التي يحتاجها في حياته اليومية، ومن هذه الحاجة جاءت فكرة الاقتصاد النقدي، أي الاقتصاد الذي يعتمد على النقود كوسيط في مبادلته لحاجاته، ويعيش المجتمع الانساني –حالياً– مرحلة الاقتصاد النقدي.

2-1- وظائف النقود:

تستخدم كلمة "نقود" Money بمعنيين مختلفين في إطار علم الاقتصاد، الأول: هو المعنى المجرد Abstract أي نطلق كلمة نقود على كل ما يمكن استخدامه كوحدة للحساب أو كمقياس لقيمة التبادل، وبالرغم من أن النقود كوحدة للحساب هي أحد الأشكال المجردة للنقود، إلا أنه يجب أن يكون لها لهذا المعنى المجرد مقابلاً أو نظيراً أو شكلاً Counterpart مادياً. وتاريخياً تحقق ذلك في المجتمعات القديمة حيث تم استخدام الأشياء الملموسة Tangible Objectمثل: الأبقار والأصداف والقمح كوحدة حساب بين أفراد هذه المجتمعات.

واشتراط وجود نظير أو شكل مادي للنقود كوحدة القياس يقود إلى المعنى الثاني لكلمة نقود وهي: النقود في شكلها الملموس Tangible أو Concrete. ومعنى كلمة ملموس Con-crete هو أن ملكية النقود تتحقق بالانتقال من يد إلى أخرى، وأن يكون للنقود عرض معين

يمكن زيادته أو إنقاصه، ويمكننا هذا التحديد والتعيين من قياس المعروض من النقود.

والنقود –بالمعنى السابق– تقوم بمجموعة وظائف اثنتان منها تعتبر وظائف أساسية بينما تعتبر الوظائف الأخرى من الوظائف الثانوية:

الوظيفة الأساسية الأولى: النقود كوحدة للحساب ومعيار للقيم:

إن الوظيفة الأولى والأساسية للنقود هي قيامها بدور القاسم المشترك العام الذي يتم استخدامه في التعبير عن قيم الأشياء التي يتم تبادلها في الأسواق من سلع وخدمات، والذي طبقا له تتحدد قيمة التبادل لكل السلع والخدمات الأخرى. والنقود بهذا المعنى المجرد تستخدم كوحدة القياس لتحديد قيمة التبادل لكل السلع والخدمات، تماماً كما تستخدم الأمتار لقياس المسافات، أو الأوم لقياس المقاومة، أو درجات الحرارة لقياس الطقس.. وهكذا.

واستخدام النقود كوحدة للحساب يجعل النقود تؤدي مجموعة من الوظائف الفرعية لعل أهمها ما يلي:

■ **تخفيض عدد معدلات التبادل بين السلع والخدمات المطلوب معرفتها من قبل المتعاملين في الأسواق**: ولفهم هذه الوظيفة نفرض وجود 5 سلع هي: قمح، لحم، سمك، زيت، قماش. وحتى يتم التعامل في السوق فلابد من معرفة معدل التبادل بين كل من السلع الخمسة .

فالنسبة للقمح يكون المطلوب معرفة: كم قمح يتم مبادلته بكم لحم؟ وبكم سمك؟ وبكم زيت؟ وبكم قماش؟ وهي معاملات عددها 4، ثم بالنسبة للحم: كم قمح يتم مبادلته بكم سمك؟ وبكم زيت؟ وبكم قماش؟ وهي معاملات عددها 3 .. وهكذا بالنسبة لباقي السلع.

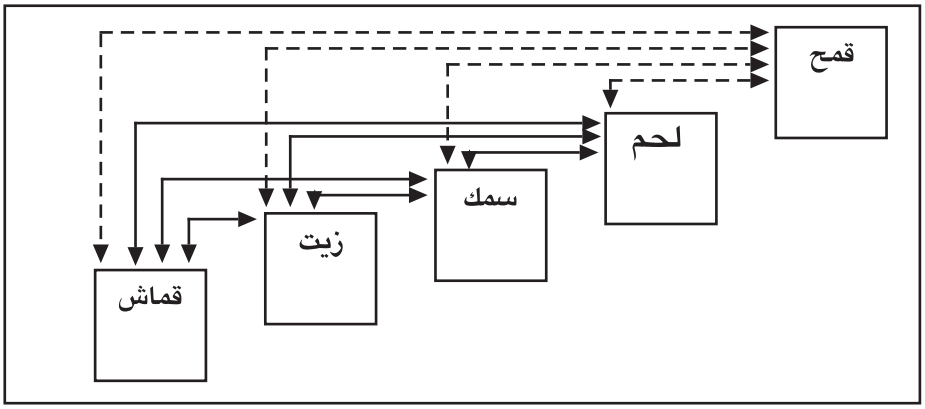

ويوضح الشكل السابق هذا العدد بشكل سهل، فعدد الأسهم يوضح عدد المعاملات المطلوب معرفتها، فبالنسبة للسمك تكون المعاملات المطلوبة معرفتها عددها 2 وبالنسبة للزيت

تكون معاملة واحدة، ليصبح عدد المعاملات المطلوب أن يعرفها جيدا المتعاملون= 4+3+2+1+= 10 معاملة. ولنا أن نتخيل إذا كان عدد السلع الموجودة في السوق 100 سلعة.

ويمكن استخدام الصيغة التالية في حساب عدد المعاملات المطلوب معرفتها:

$$\frac{1}{2}ن(ن-1)$$

حيث أن: ن تساوي عدد السلع الموجودة في السوق.

وعندما تكون ن =5 فإن عدد المعاملات المطلوب معرفتها =2.5 × 4 =10

وعندما تكون ن =100 فإن عدد المعاملات المطلوب معرفتها =50×99= 4950

وعندما يتفق أفراد المجتمع على استخدام أحد هذه السلع كوحدة للحساب –نقود سلعية– فإن المتعاملين في السوق يحتاجون إلى معرفة عدد أقل من المعلومات، ويوضح الشكل التالي عدد المعاملات في حالة اعتبار القمح نقوداً:

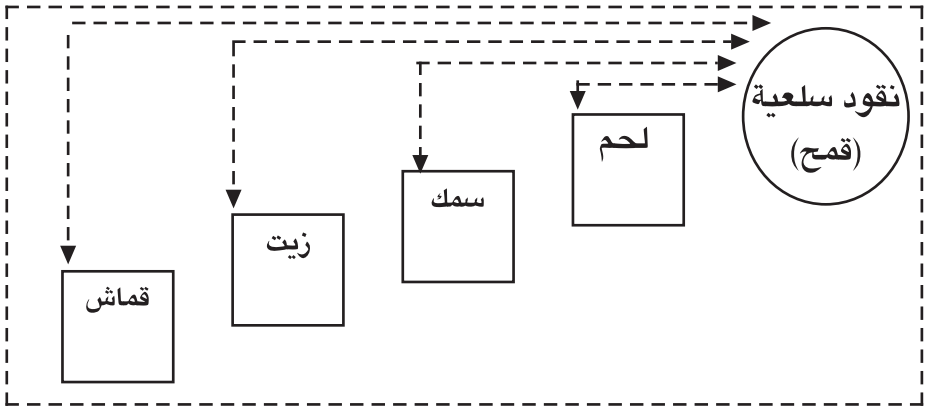

وطبقاً لهذا الشكل فإن المطلوب يكون معرفة عدد 4 معاملات فقط أو عدد:

(ن -1) .

وإذا تم تقييم السلع الأربعة –لحم، سمك، زيت، قماش– بوحدات القمح أمكن ضمنياً معرفة معدل التبادل بين السلع الأربعة، فإذا كانت وحدة القمح تتبادل بعدد 2 وحدة سمك أو بعدد 4 وحدات زيت فإن وحدة سمك = 2 وحدة زيت. ومن ثم فإن وجود النقود قد خفض عدد المعاملات المطلوب معرفتها في حالة وجود 5 سلع إلى 4 معاملات بدلاً من 10 معاملات في حالة عدم وجود نقود، وإلى عدد معاملات قدره 99 معاملة بدلاً من 4950 معاملة في حالة عدم ودود نقود سلعية.

■ **معيارية وحدة القياس**: تاريخياً تم استخدام الأشياء الملموسة مثل: الأبقار والأصداف والقمح والتبغ وغيرها كنقود سلعية، تقوم بوظيفة وحدة الحساب بين أفراد المجتمعات القديمة. وعند استخدام البقرة –مثلا– كوحدة للحساب– في مجتمع ما– فإن قيم المبادلة لكل السلع والخدمات يتم التعبير عنها بدلالة الأبقار، وهكذا إذا كانت وحدة الحساب أصدافاً أم قمحاً أم أي سلعة أخرى .

ولكن من أهم العيوب التي واجهت هذه المجتمعات هي أن الأشياء المادية والتي تعمل كوحدة حساب وتمثل النقود، تميل إلى الاختلاف الشديد فيما بينها سواء من حيث الشكل أم الجودة أم الوزن أم القوة كوحدات، بالرغم من أنها من النوع نفسه. فإذا كان المستخدم هو الأبقار فلا يوجد بقرة معيارية مثلاً، كما لن يوجد بقرتين متماثلتين – تماماً – لدرجة أنه لو قلنا: إن أجر عامل لمدة أسبوع يساوي "بقرة" لكانت هناك مشكلة كبيرة وهي: أية بقرة تستخدم في القياس؟

ولذلك ففي خلال تطور الأنظمة النقدية تم إحلال الوحدات المادية الرمزية في القياس محل الأشياء المادية الملموسة، ومن ثم تلاشى الاختلاف فيما بين الوحدات وأصبحت هذه الوحدات تمثل معياراً موحداً لقياس القيمة. وهكذا أصبح الجنيه المصري –مثلاً– في يد القاهري هو نفسه الجنيه الذي في يد غيره من محافظات مصر، والشيء نفسه ينطبق على الدولار في أمريكا والاسترليني في انجلترا.

الوظيفة الأساسية الثانية: النقود كوسيط للتبادل وكأداة دفع:

الوظيفة الثانية والأساسية للنقود هي القيام بدور الوسيط في عملية التبادل وكأداة للدفع. وتعني هذه الوظيفة أن النقود تقوم بدور الوسيط الذي يقف بين المتبادلين، ومن ثم تم تفادي مشكلة " توافق الرغبات بين طرفي المبادلة قبل إتمام المبادلة" كشرط مسبق لإتمام أي صفقة في ظل نظام المقايضة.

وتقبل النقود وتستخدم كأداة دفع لأن من يأخذها مقابل سلع وخدمات يعرف، بل ويتأكد، أنه يستطيع وبدون أية عوائق مبادلة النقود التي معه بسلع أو خدمات أخرى وقتما يريد.

وحتى تقوم النقود بوظيفة أداة الدفع، فيجب أن تتمتع بالقبول العام من قبل جميع أفراد المجتمع على استخدام هذه الأداة في التسويات وإبراء الذمم. كما يجب أن تتحقق ملكية النقود بالانتقال من يد إلى أخرى، وأن يكون للنقود عرض معين يمكن زيادته أو إنقاصه، ويمكننا هذا التحديد والتعيين من قياس المعروض من النقود.

الوظيفة الثالثة: النقود تعمل كمخزون للقيمة:

ليس من الضروري لمن يحصل على النقود أن يقوم بإنفاقها في الحال، ولكن الذي يحدث عملياً أن الفرد ينفق جزء من دخله ويدّخر الجزء المتبقي ليقوم بشراء كميات أكبر من السلع في فترات لاحقة. وطالما أن الفرد يحتفظ بالنقود بقصد إنفاقها في فترات لاحقة، أو لمقابلة احتياجات طارئة، فإن النقود في هذه الحالة تقوم بوظيفة مخزن للقيمة، خاصة وأنها تتميز بسهولة حفظها، كما أنها تجنّب الفرد تكاليف التخزين والحراسة مقارنة بالنقود السلعية التي كان تتعرض للتلف إذا تم حفظها لفترات طويلة .

ولكن يشترط لكي تؤدي النقود هذه الوظيفة على الوجه الأكمل، أن تحتفظ بقيمتها النسبية لفترة طويلة، وهذا يعني الثبات النسبي لكل من العرض والطلب حتى يظل مستوى الأثمان ثابتاً. ولكن قيام الحرب العالمية الأولى وما تلاها من أحداث أدى إلى الارتفاع المطرد لأثمان السلع والخدمات مما ترتب عليه انخفاض قيمة النقود.

وفي مواجهة ذلك لجأ الأفراد إلى الاحتفاظ بالقيمة في صورة أسهم وسندات وبعض السلع المعمرة كالعقارات وغيرها. ومن مزايا الاحتفاظ بالقيمة في هذا الشكل أنه يدرّ عائداً لصاحبه في صورة ربح أو فائدة أو ريع، فضلاً عمّا تحققه من أرباح رأسمالية إذا ما ارتفعت الأسعار ولكنها من ناحية أخرى قد تحقق له خسائر رأسمالية إذا انخفضت الأسعار. ومع ذلك قد يفضل الأفراد الاحتفاظ بالقيمة في صورة نقود لأنها تعتبر أصل كامل السيولة، خاصة وأن هناك دوافع تقتضي الاحتفاظ بالقيمة في هذا الشكل منها: دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة.

الوظيفة الرابعة: النقود تعمل كمعيار للمدفوعات الآجلة:

هناك وظيفة رابعة للنقود وهي استخدام النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة. فمن الممكن حدوث صفقة البيع أو الشراء في الوقت الحالي، على أن يتم السداد في المستقبل، ووجود النقود مكن من أداء هذه الوظيفة، حيث يمكن قياس قيمة المدفوعات المؤجلة باستخدام النقود .

فعندما أصبح الإنتاج للسوق أدى التخصّص وتقسيم العمل إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية، ومنعاً لتكدس المنتجات واستمرار الإنتاج اقتضى النظام الاقتصادي تسويق المنتجات على أساس العقود الآجلة.

فالعقد يتمّ في الوقت الحاضر على أساس أثمان معينة والتسليم يتمّ في وقت لاحق، لذلك

كان لابد من معيار يتم على أساسه تحديد الأثمان، وقد استطاعت النقود أن تقوم بهذا الدور.

وفي مـقـابل قـيـام الشـركـات بـالإنتـاج الآجل قـامت البنوك بإقـراض الشـركـات لتـمـويل المستودعات، وبذلك يسّرت النقود التوسيع في عمليات الائتمان، وكذلك استطاعت الحكومات أن تحقق مشروعاتها على طريق إصدار السندات، فتحصل بمقتضاها على الأموال اللازمة على أن يتمّ سداد القرض في آجال لاحقة، وهنا نجد أن النقود قد استعملت كوسيلة للمدفوعات الآجلة، وإذا كنا قد لاحظنا أن النقود تفقد صفتها كمستودع للقيمة في أوقات التضخم العصيبة، فإنها تفقد أهميتها كمعيار للمدفوعات الآجلة كلما تزعزعت ثقة المتعاملين فيها وعندئذٍ يقلّلون من التعاقد للمستقبل، لذلك يشترط لكي تقوم النقود بهذه الوظيفة أن تظل محتفظة بقيمتها لفترة طويلة نسبياً، أي لابد من توافر الثقة بين المدين والدائن، بأن وحدة النقود لن تتغير قيمتها عند وقت السداد عنها في إبرام العقود.

1-3- أنواع النقود وخصائصها:

إذا سألنا شخصاً ما، لم يدرس علم الاقتصاد، عن مفهومه عن "الاقتصاد" فإنه سيقرر – سريعاً– بأن الاقتصاد هو النقود .Economic is about money وهذه الإجابة تعتبر طبيعية جداً لأننا: أولاً: نعيش واقعياً في ظل اقتصاديات تقوم على النقود، أو ما يطلق عليها الاقتصاديات النقدية، ثانياً: أن كل الأنشطة الاقتصادية التي نتعامل معها بالضرورة لها بعد أو مقياس نقدي.

إن الإجابة السابقة على طبيعتها تعكس مفهوماً اقتصاًديا تعامل به الاقتصاديون مع النقود منذ فترة طويلة. فلقد اعتبر الاقتصاديون أن النقود تمثل الوشاح أو الغطاء فقط الذي يخفى تحته النشاط الإقتصادي الحقيقي، فهي تسهل أداء المعاملات الاقتصادية بين الأفراد فقط دون أن تؤثر بالزيادة أو الانخفاض في كمية الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات. وبمعنى آخر فإن النقود بالنسبة للاقتصاد تشبه إلى حد كبير زيت التشحيم للآلات أو لمحرك السيارة، والذي يسهل عمل الآلات ويخفي صرير (صوت) الآلات المزعج ولكنه لن يؤدي إلى إنتاج آلات أو سيارات جديدة.

وعلى ذلك إذا أردنا معرفة ما يجري تحت الوشاح من نشاط اقتصادي بشكل سليم فلابد لنا أن نعرف ونفهم ما المقصود بالنقود والأنظمة النقدية.

وفي البداية نقول: إن النقود –على الشكل الذي نراه بأعيننا وبين أيدينا الآن– تمثل حلقة من سلسلة طويلة، وبالتأكيد لن تكون الحلقة الأخيرة من أشكال النقود. ومن هنا فإن السؤال

الطبيعي هو: ماهي الأشكال المختلفة التي أخذتها النقود عبر تاريخ الإنسان الطويل حتى وقتنا الراهن؟

والإجابة: لقد عرف الإنسان أنواعاً وأشكالاً متعددة للنقود على النحو التالي:

1-3-1- النقود الحقيقية(السلعية):

عرفت البشرية منذ فجر التاريخ النقود الحقيقية في صورة الذهب والفضة – نقود وسبائك الذهب والفضة– وهو ما عرف بالنظام النقدي مزدوج العملة Bimetallic Standard System وظلت هذه النقود تعمل في التداول حتى عام 1870 (منذ 138سنة تقريباً) . هذا بالإضافة إلى النقود الحقيقية من العملات الأخرى.

لكن قبل أن يتوصل الإنسان إلى استخدام النقود عرف نظاماً للمبادلة المباشرة يطلق عليه الاقتصاديون نظام المقايضة.

ونظام المقايضة، يعني مبادلة سلعة بسلعة أو خدمة بخدمة، أو سلعة بخدمة، وذلك دون استخدام للنقود، كمبادلة قمح بماشية مثلاً، أو استئجار خدمات بعض الأفراد في عملية زراعية مقابل حصولهم على قدر من المحصول الذي تنتجه الأرض.

وفي نظام المقايضة كان الفرد يقوم بشراء السلعة التي يرغب فيها من خلال مبادلتها بسلعة أخرى يملكها فرد آخر ويرغب في التنازل عنها مقابل السلعة الأولى. وكان الشرط الأولى لنجاح نظام المقايضة هو توافق رغبات الأفراد . ويقصد بتوافق الرغبات أن يرغب محمود والذي معه برتقال –مثلا– في مبادلة كمية من البرتقال مقابل كمية قمح يزرعها إبراهيم، وفي الوقت نفسه يتوافق إبراهيم على قبول المبادلة بأن يكون في حاجة إلى البرتقال، وهذا الشرط كان يمثل المشكلة الأولى التي تواجه نظام المقايضة.

ولكن الشرط الثاني والهام لإتمام المقايضة، إذا توافقت الرغبات بين محمود وإبراهيم، هو الاتفاق حول مقياس للقيمة بين البرتقال والقمح حتى تتم المبادلة. وبمعنى آخر كان على محمود وإبراهيم – طرفي المبادلة – تحديد كم برتقالة يتم بمبادلتها بكم قمح؟ وهذا كان الشرط الثاني لإتمام صفقة مقايضة بين أى شخصين وبين أي سلعتين.

ولكن المشكلة تصبح صعبة التصور إذا تذكرنا أن الفرد لن يحتاج إلى سلعة واحدة وأن الذي يشتري ويبيع لن يكون شخصين فقط، فهناك ملايين من الناس غير محمود وإبراهيم، كما إن هناك آلافاً من سلع أخرى غير البرتقال والقمح يجب مبادلتها في الأسواق.

وللتغلب على المشكلات السابقة، وغيرها من المشكلات التي تواجه نظام المقايضة، قام الإنسان باختيار سلعة معينة معروفة لتقوم بوظيفة النقود، ومن ثم جاءت النقود الحقيقية لتقوم بوظيفة "وسيط للتبادل" بين السلع المختلفة، وهكذا عرف الإنسان "النقود الحقيقية"[1].

وبعد استخدام النقود الحقيقية -الذهب والفضة- أصبح في الإمكان - بشكل أسهل مقارنة بالوضع في ظل المقايضة- قيام الفرد بمبادلة ما معه من سلع وخدمات مقابل هذه السلعة، ثم شراء السلع والخدمات التي يحتاجها دون الحاجة إلى توافق الرغبات.

وظلت النقود الذهبية والفضية صالحة لاستخدام الناس كعملة على مدار تاريخ البشرية الطويل، كما ظلت تمثل الأساس لتحديد أسعار جميع السلع والخدمات الأخرى، بل ظلت الذهب والفضة الأساس الذي تنسب إليه جميع العملات التي عرفتها البشرية حتى وقتنا الراهن، وذلك للأسباب التالية:

- سهولة الاختزان عبر الزمن، فالذهب والفضة لا يتلفان ولا يصدآن.
- التجانس والتماثل بين أجزائه، إذا تم التقسيم إلى وحدات نمطية .
- القابلية للتجزئة لوحدات متماثلة تماماً.
- ارتفاع قيمة المعدن بحكم ندرته النسبية.
- تتمتع المعادن النفيسة بثبات نسبي في قيمتها السوقية.

وفي كل الأحوال ومهما كانت طبيعة أو نوعية السلعة التي استخدمها المجتمع كنقود، فلابد من توافر شرط أساس في هذه السلع لكي تقوم بوظيفة وسيط في التبادل وهو: تساوي قيمتها الاستعمالية غير النقدية (كسلعة) مع قيمتها كنقود(نقود سلعية). وبمعنى أخرى فإن النقود الحقيقية كان لها قيمة في حد ذاتها، حيث يمكن استخدام الذهب في الاستهلاك كمجوهرات وحلى أو كنقود ذهبية.

ولكن كان من أهم عيوب النقود الحقيقية أنها تتأثر بشكل كبير بالتغيرات في ظروف الإنتاج، فاكتشاف طريقة جديدة لإنتاج الذهب أو الفضة كان يسبب زيادة كبيرة في كميتها، ومن ثم زيادة كمية النقود المعدنية المتداولة وانخفاض قيمتها طبقاً لقانون العرض والطلب، وانخفاض قيمة هذه النقود يعني انخفاض قوتها الشرائية في مواجه السلع والخدمات، وهو

(1) عرفت بعض المجتمعات المتخلفة أشكالا أخرى من النقود مثل: أصداف البحر في المجتمعات الساحلية والماشية والأبقار والماعز في المجتمعات الرعوية، والأرز، والصوف والتبغ أو القمح في المجتمعات الزراعية والماشية عند الإغريق، الماشية كنقود والسكاكين عند الصينيين.